

قال إن آخر ما تحتاجه الكويت حالياً الفوضى السياسية التي تعيشها دون احترام الدستور

## «الشال»: الكويت تسير في اتجاه الانزلاق وما زال وضع الموازنة العامة «حرجاً»



### 10,5 مليارات دينار إجمالي الفائض المتوقع لموازنة السنة المالية 2012/2013

وكانت السنة المالية الفائتة 2011/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 109,9 دولارات. وتوقع التقرير أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الربع الأول، بما قيمته 8 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما، وهو افتراض، في جانب الأسعار والإنتاج، لا علاقة له بالواقع، فإن من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجمها، نحو 32 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 19,2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 33,2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم بأعدادات المسرفقات البالغة نحو 22,7 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10,5 مليارات دينار، لجعل السنة المالية 2012/2013، ولكن المؤشرات غير المرئية في الهبوط الشديد لمستوى الإيرادات والأسعار والضغط الشديد على الكويت لخفض مستوى إنتاجها، توحى بانحسار سريع في زمن فائض الموازنة.

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي انه مع انتهاء شهر يونيو 2012، انقضى الربع الأول من السنة المالية الحالية 2012/2013، حيث بدأت أسعار النفط بالتراخي والهبوط الحاد، وكسرت حاجز الـ 100 دولار إلى الأدنى، وقد استمر في الهبوط لفترة قادمة، وقد كان أدنى معدل سعر برميل النفط الكويتي خلال الربع عند نحو 87,75 دولارا، في يوم 2012/06/22. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يونيو، معظمه، نحو 93 دولارا للبرميل، بانخفاض ملحوظ بلغ نحو 13,5 دولارا، أي بما نسبته 12,7٪، عن معدل شهر مايو البالغ نحو 106,5 دولارات، وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للربع الأول من السنة المالية الحالية، نحو 105,5 دولارات، علما بأن معدل شهر أبريل الفائت، كان أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 116,9 دولارا. ومعدل الربع الأول من السنة المالية يزيد بنحو 40,5 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 37,8٪، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولارا للبرميل، مما سيتعكس إيجابيا على الإيرادات النفطية، وكان معدل شهر يونيو 2011 من السنة المالية الفائتة 2011/2012 قد بلغ نحو 106,8 دولارات للبرميل.

المحلي، سوف يبلغ سعر التعادل للموازنة نحو 89 دولارا، ويرتفع إلى نحو 94 دولارا عند اعتماد مصدر مستوى الإنتاج الأدنى. ويرتفع سعر التعادل للموازنة الحالية تحت الفرضيات نفسها لو اضطرت الكويت للالتزام بحصة الإنتاج الرسمية إلى مستوى 107 دولارات. إن الإدارة العامة في البلد مطالبة بالوعي بحجم المخاطر الكبيرة عليه، والولاء للوطن يتطلب العمل على خفض تلك المخاطر والاهتمام ببناء الثروة، بدلا من مشروع اقتسامها، الذي تسارع في السنوات السبع الأخيرة.

وأخر ما تحتاجه الكويت، في مثل هذه الظروف، هو هذه الفوضى السياسية التي تعيشها، ومن دون احترام شديد للدستور ومبدأ فصل السلطات والحفاظ على هيبتها، لن يكون الحصاد أفضل من الواقع المرزقي، وكل المطلوب، هو بعض التفكير الاحترازي المسبق، كان ذلك سيحسنا من وضع الموازنة العامة الحرج، كما كان احترام الدستور سيحفظ البلد من الفوضى السياسية، ولعل الظرف الحالي قد أصبح أكثر إلحاحا لدعوى عاقلة لأسبقية العقل على العاطفة.



الكويت تنتج 3 ملايين برميل نفط يوميا

لمصدر آخر، وأن الاستهلاك المحلي المدعوم يقتطع نحو 300 ألف برميل يوميا من ذلك الإنتاج. وإذا اعتمدنا المصدر الأول، فسوف يبلغ رقم التصدير الصافي نحو 2,7 مليون برميل يوميا، بينما اعتماد المصدر الثاني يعني تصدير 2,558 مليون برميل يوميا، إذا افترضنا الاستمرار في التجاوز في الإنتاج الذي يراوح ما بين 780 ألف برميل

و638 ألف برميل يوميا، للحالتين، على التوالي. وأضاف أنه باعتماد المصدر الأول، أي إنتاج 3 ملايين برميل يوميا وتصدير 2,7 مليون برميل يوميا، وبتكلفة للإنتاج بحدود 7 دولارات أميركية للبرميل، وسعر صرف يعادل 280 فلسا لكل دولار، ومصروفات السنة المالية الحالية أي 22,7 مليار دينار، وخصم 300 ألف برميل يوميا للاستهلاك

### 4149,9 مليون دينار إجمالي السيولة في البورصة بالنصف الأول من 2012

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أداء سوق الكويت للأوراق المالية بالنصف الأول من 2012 الذي وصفه التقرير بالأداء المختلط مقارنة بأداء النصف الأول من عام 2011، إذ ارتفعت مؤشرات سيولة السوق أي قيمة الأسهم المتداولة وكذلك كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المرزقة، بينما تراجع قيمة المؤشر العام. وذكر أن أداء الربع الثاني من العام الحالي كان داعما لذلك الأداء المختلط، مقارنة بالربع الأول، إذ ارتفعت مؤشرات قيمة الأسهم المتداولة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المرزقة، بينما تراجع قيمة المؤشر العام، وكان شهر يونيو هو الأقل سيولة، خلال النصف الأول من السنة، إذ بلغت فيه قيمة التداول، نحو 336,3 مليون دينار، وهي قيمة تمثل ما نسبته 8,1٪ من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام، وحققت شهر مارس أعلى سيولة أو قيمة تداول، إذ بلغت تلك السيولة نحو 936,5 مليون دينار، أي ما نسبته 22,6٪ من إجمالي قيمة تداول النصف الأول لهذا العام.

ومع نهاية يوم 2012/06/28، يكون النصف الأول من عام 2012 قد انقضى، وبلغ مستوى السيولة، في هذا النصف، نحو 4149,9 مليون دينار، أي ما يعادل 14770,4 مليون دولار، وبمعدل يومي قارب 33,2 مليون دينار، وهو معدل أعلى، بما نسبته 11، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2011، الذي بلغ خلاله معدل قيمة التداول نحو 29,9 مليون دينار. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية شهر يونيو 2012، عند 422,1 نقطة، وبانخفاض بلغ 28,1 نقطة، أي ما نسبته 6,2٪، مقارنة بنهاية السنة الفائتة.

ولقياس العائد الإجمالي في البورصة المحلية، خلال الفترة، يجب إضافة العائد النقدي الموزع (Cash Yield)، خلال النصف الأول من السنة الحالية، والذي قارب معله 3,2٪، ما يعني أن الانخفاض الكلي في البورصة، طبقا لمؤشر الشال، كان بحدود 3،. وجدير بالذكر أن مؤشر الشال بلغ أعلى مستوى له، خلال النصف الأول من السنة، بتاريخ 22 مارس، عند 462 نقطة، أي بارتفاع بلغ نسبته 2,6٪، مقارنة بنهاية عام 2011 عندما أقل على 450,2 نقطة، في حين بلغ ذلك المستوى أدناه عند 411,6 نقطة، بتاريخ 14 يونيو. وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 49410,6 مليون سهم، وبمعدل يومي قارب 395,3 مليون سهم، وهو معدل أعلى، بما نسبته 127,1٪، عن مثيله للفترة نفسها من عام 2011، وذلك أمر ليس بالضرورة صحيحا، لأن جرعة المضاربة على الأسهم الرخيصة ازدادت من دون مبرر منطقي. أما عدد الصفقات، فقد قارب 617 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 4936 صفقة، وهو معدل أعلى، بما نسبته 17,3٪، من مثيله، للفترة نفسها من عام 2011. وأقل الربع الثاني على قيمة رأسمالية، لـ 204 شركات، بلغت 28,029 مليار دينار، أي حقق انخفاضا في القيمة الرأسمالية قاربت نسبته 6، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2012، الذي حقق قيمة رأسمالية بلغت 29,816 مليار دينار، أي إن السوق قد فقد نحو 1,79 مليار دينار من قيمته، في ثلاثة شهور. وعند المقارنة مع نهاية عام 2011، نجد أن القيمة السوقية لعدد 204 شركات مشتركة قد انخفضت بنحو 1,04 مليار دينار، أي بنسبة بلغت نحو 3,6٪ مقارنة بنهاية عام 2011 حين بلغت نحو 29,072 مليار دينار. وانعقدت الجمعيات العمومية لمعظم الشركات، خلال الربع الثاني، وقامت نحو 83 شركة بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة، أو احداهما، إضافة إلى زيادات في رؤوس الأموال. وعند مقارنة القيمة الرأسمالية، في نهاية النصف الأول مع نهاية عام 2011 - من دون الأخذ في الاعتبار الشركات التي قامت بزيادة في رؤوس أموالها - نجد أن شركة العائدات القابضة قد حققت أكبر ارتفاع، في قائمة الأسهم المرتفعة، بزيادة بلغت نسبتها 160,4٪، لتلتها شركة مجموعة السلام القابضة، بزيادة بلغت نسبتها 123,5٪، بينما سجلت شركة تصنيص وتحصيل الأموال أكبر خسارة في القيمة، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، بهبوط بلغت نسبته 70,4٪، لتلتها في التراجع شركة مجموعة الأوراق المالية، بما نسبته 50,4٪، وقد حققت 89 شركة ارتفاعا في أسعارها، مقارنة بنهاية عام 2011، وانخفضت أسعار 98 شركة، بينما حافظت 17 شركة على مستوى أسعارها، وارتفعت أسعار 51 شركة وانخفضت أسعار 125 شركة وحافظت 28 شركة على مستوى أسعارها، مقارنة بأوراق الربع الأول، من عام 2012، ولا يبدو أن ما حدث في سوق الكويت للأوراق المالية خلال نصف العام حالة خاصة، فادأوه وقع وسطا عند مقارنة بأداء 14 سوقا متنقاة، لذلك، ورغم الوضع السياسي المحلي المتنازم، لا نتخذ بصحة وجود تفسيرات خاصة لذلك الأداء.

من إجمالي الموجودات)، وارتفعت الموجودات الحكومية بنسبة 14,6٪، وصولا إلى 500,8 مليون دينار (16,3٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 436,9 مليون دينار (14,2٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية 2011، وارتفعت بنحو 117,9 مليون دينار، أو ما نسبته 30,7٪، عما كانت عليه نهاية مارس 2011، عندما بلغت نحو 383,3 مليون دينار (13,1٪ من إجمالي الموجودات). وذكر التقرير أن نتائج التحليل المالي تشير إلى انخفاض جميع مؤشرات الربحية للبنك، حيث تراجع العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) من 14,1٪، في نهاية مارس 2011، إلى نحو 9,4٪، وتراجع مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 30,1٪، قياسا بنحو 45,2٪، في نهاية مارس من عام 2011، كما حقق مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) تراجعا، حين بلغ 1,5٪ مقارنة بنحو 2,2٪ للفترة ذاتها من العام الماضي، وانخفضت ربحية السهم (EPS) أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، فقد سجلت تراجعا، بلغ قدره 7,7 ملايين دينار ونسبته 0,4٪، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 2058,7 مليون دينار (66,9٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 2066,4 مليون دينار (67,1٪ من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2011، في حين ارتفع إجمالي هذه المحفظة، بنحو 62,5 مليون دينار، أو ما نسبته 3,1٪، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2011، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 1996,2 مليون دينار (68٪

## «الأولى للوساطة»: إقفالات البورصة في النصف الأول بلا مفاجآت

رئيسي لدعم مؤشرات التداول، بالإضافة إلى أن إفرازات فصل الصيف من تخفيض المستثمرين لمرآزهم وتراجع ملحوظ في حركة التداول مع غياب العديد من المستثمرين في مثل هذه الأوقات خارج البلاد. وأضاف أن مثل هذه المعطيات تزيد التوقعات في أن تظل تعاملات السوق خلال الفترة المقبلة منخفضة ومحصورة في عدد معين من الأسهم الأمانة والمضاربة إلى بداية انطلاق قطار البيانات الفصلية نصف السنوية.

وأوضحت الشركة ان الفترة الأخيرة شهدت عزوف كبار صناع السوق عن ضخ السيولة اللازمة خوفا من تعرضها للخسائر، في وقت كان من الواضح غياب التحرك الجريء للمحفظة الوطنية على دفع التداولات لتجاوز تردد المستثمرين في توجيه أموال جديدة إلى التداول، خصوصا مع استمرار خلو السوق من المحفزات الإيجابية وضعف النشاط الاقتصادي.

وبينت ان التطورات الأخيرة لا تعكس أي مؤشرات على وجود إجراءات جديدة لتخفيف حدة أزمة ديون الشركات المتعجرة، إضافة إلى استمرار عقدة تأخر البيانات المالية للعديد من الوحدات على حالها، ما يبقى تحركات المستثمرين رهن اليقين والتناط في تغيير المراكز طويلة الأجل.

ولفتت «الأولى للوساطة» إلى انه رغم بعض المكاسب التي حققها السوق في بعض تعاملاته بالأسبوع الماضي، الا انه يمكن القول ان البورصة لاتزال تواجه ضغوطات التراجع عامة، مشيرة إلى ان السوق شهد عمليات شراء منتقاة من بعض المحافظ على عدد من الأسهم الكبيرة والصغيرة على حد سواء بهدف تثبيت بعض من المستثمرين لها، بعد ان شهدت تراجعا لافتا خلال الفترة الأخيرة.

وتكررت ان حركة التداولات شهدت عمليات مضاربة، لاسيما

استمرار مخاوف المستثمرين بشأن تفاقم الأوضاع السياسية وإمكانية تأثيرها على المعالجات المطلوبة للأوضاع الاقتصادية، فيما لاس المؤشر السعري حدودا

التداول اليومية بل زاد من حدة هذه الضغوط. وبينت الشركة ان خسائر البورصة تواصلت خلال تعاملات الأسبوع الماضي مع

المجلس الحالي، أثر على عمليات

المجلس الحالي، أثر على عمليات



استمرار مخاوف المستثمرين بشأن تفاقم الأوضاع السياسية وإمكانية تأثيرها على المعالجات المطلوبة للأوضاع الاقتصادية، فيما لاس المؤشر السعري حدودا

التداول اليومية بل زاد من حدة هذه الضغوط. وبينت الشركة ان خسائر البورصة تواصلت خلال تعاملات الأسبوع الماضي مع

المجلس الحالي، أثر على عمليات

المجلس الحالي، أثر على عمليات